«إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلم مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركّب على جزئه. ويعني بتضمنه الكلمتين تركّبه منهما وكونهما جزأيه.. وجزءا الكلم يكونان ملفوظين.. ومقدرين.. أو أحدهما مقدرا دون الآخر» [1].

ونستدلّ أيضا على أنّهم نظروا إلى أقسام الكلم نظرة تركيبية وأنّهم نظروا إليها باعتبار إمكانية ورودها جزء كلام من خلال حصرهم للتوليفات التي تنتج كلاما مقبولا في العربية وتمييزها من التوليفات التي تضادها، وتنتج كلاماغير مقبول في العربية. وقد أشرنا إليها آنفا في قسم الجملة وقلنا إننا نجد بوادرها عند سيبويه ممّا أغنى عن إعادته.

إلا أنّه استوقفنا في هذا الإطار، أن النحاة العرب لم يكتفوا بحصر التوليفات بين أقسام الكلم، التي تنتج كلاما مقبولا في العربية، باعتبارها أجزاء كلام بل رتّبوا الأقسام الثلاثة وفاضلوا بينها. وقدّموا بعضها على بعض بمقتضى احتمال توليفاتها توليد كلام مقبول. وردت بوادر هذه المفاضلة عند سيبويه على أساس ما سماه الثقل والخفة: يقول: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل، نقول الله إلهنا، وعبد الله أخونا» [2]. ونجدها أيضا في الإيضاح في علل النحو، وإن كان الزجاجي توسع فيها ولم يكتف فيها بالمقاييس التركيبية.

يقول في باب ذكر علّة ثقل الفعل وخفة الاسم:

قال البصريون: الفعل أثقل من الاسم، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكّنا من الأفعال لأن الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال كقولك: الله

---

1 شرح الكافية ج 1 ص 31.

2 الكتاب لسيبويه ج 1 ص 21.